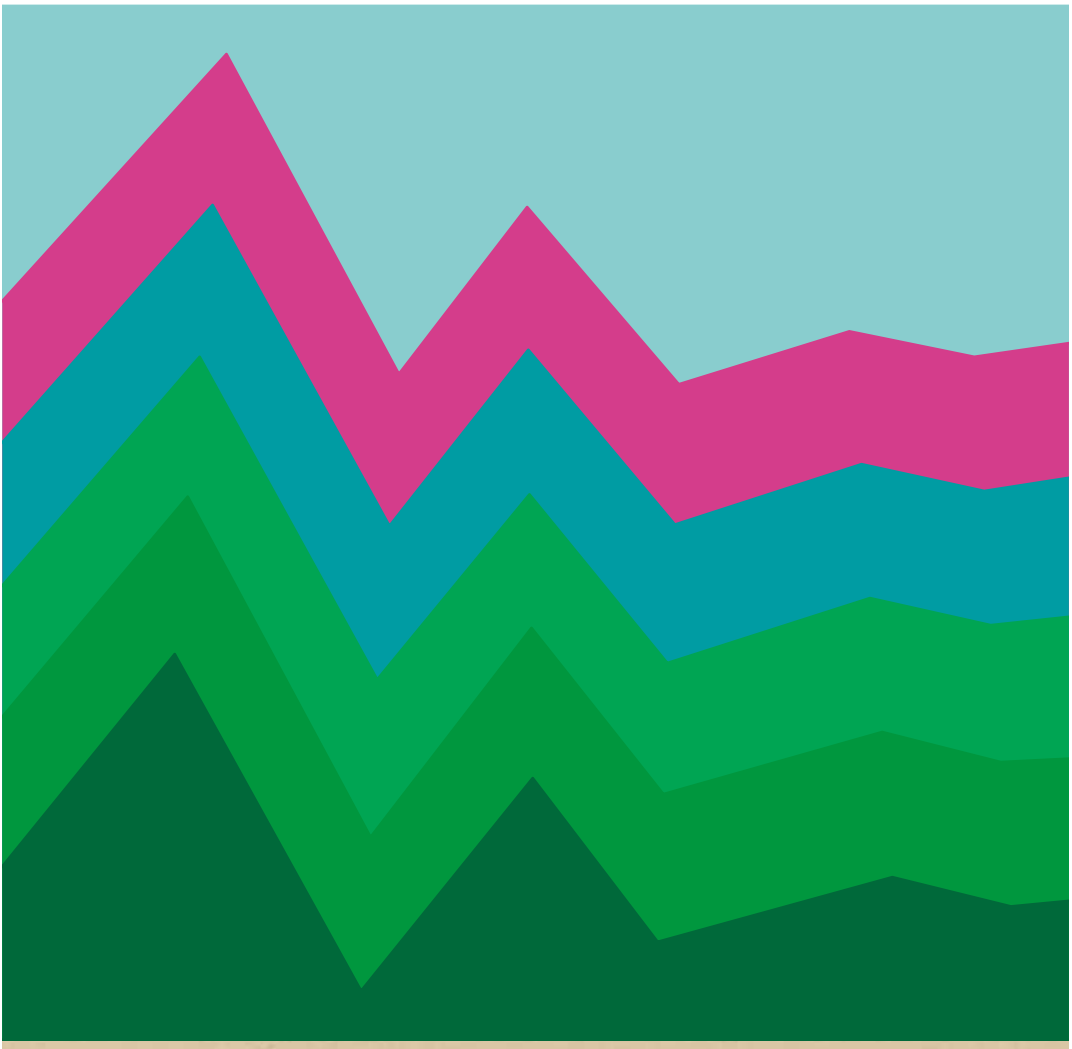

أسعار الأغذية

من التأزُّم إلى الاستقرار

وفي يوم الأغذية العالمي 2011،

دعونا نتفكّر مليًّا في الأسباب التي تولّد تأرجح الأسعار ونتمعَّن في الإجراءات اللازمة من أجل الحدّ من وقع هذا التقلُّب على أضعف أعضاء المجتمع الدولي.

يوم الأغذية العالمي | 16 اكتوبر / تشرين الأول 2011

وعلى ضوءِ التقلُّب السريع في الأسعار، تُصبح هذه الحسابات أكثر صعوبةً وينتهي الأمر بالمزارعين إلى إنتاج الكثير أو القليل جدًّا. وفي الأسواق المستقرة، يُمكنهم مواصلة كسب عيشهم. أما الأسواق المتقلّبة فقد تدمّرهم اقتصادياً، كما تثبّط العزم عموماً عن الاستثمارات الضرورية في قطاع الزراعة.

لقد عكف المجتمع الدوليّ في عام 2011، إدراكًا منه للتهديد الكبير الذي يشكّله تأرجح أسعار الأغذية بالنسبة إلى السكان والبلدان الأفقر في العالم، على استحداث سبلٍ بقيادة مجموعة العشرين لإدارة التقلّبات في الأسواق الدوليّة للسلع الغذائيّة الأساسية. واتفقّت الاقتصادات العشرون الكبرى في العالم، برعاية الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy)، على أنّ أي استراتيجية موجّهة لتحقيق هذا الهدف يجب أن تعتبِر حماية المجموعات والدول الضعيفة في مقدمة أولويّاتها.

وتتعارض أسواق السلع الأساسية المتقلّبة اليوم بشكلٍ حادٍ مع الوضع القائم في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة من القرن العشرين. ففي الفترة 1975 – 2000، بقيت أسعار الحبوب مستقرّةً إلى حدّ كبير من شهر إلى آخر، وإن كانت تميل إلى الانخفاض على الأمد الأطول. فبالرغم من النمو السكاني السريع – إذ تضاعف عدد سكان العالم في الفترة 1960 – 2000 – ساهمت الثورة الخضراء، التي أطلقها د. نورمان بورلوغ (Norman Borlaug) في الستينات من القرن الماضي في تلبية الطلب على الأغذية، بل وتخطّيه في العديد من البلدان، ومن بينها الهند، وذلك بفضل العمل الذي قام به م. س. سوامیناثان (M.S. Swaminathan) الذي كان وقتها مدير المعهد الهندي للبحوث الزراعية. .

وفي الواقع، شهد نصف الكرة الأرضية الغربي على الأقل وفرةً مفرطةً من الأغذية، ويعود ذلك على الأكثر إلى الإعانات السخيّة التي تُقدمها بُلدان منظّمة التعاون والتنمية «OECD» إلى مُزارعيها. لكنّ الصورة اليوم مختلفة كلّ الاختلاف. فالسوق الدولية ضيّقةٌ، ويسعى العرض جاهدًا إلى مواكبة وتيرة الطلب وقد بلغت المخزونات تاريخياً مستويات هي الأشد انخفاضاً أو تكاد. إنّه توازن حسّاس قد يتزعزع بسهولة بسبب الصدمات، على غرار الجفاف أو الفيضانات التي قد تضرب المناطق المنتِجة الأساسيّة.

وبغية الإحاطة بسُبل إدارة أسعار الأغذية المتقلّبة ومدى نطاقها، يجب الاطّلاع بوضوحٍ على أسباب تحوّل سوق الغذاء العالمية، التي نعمت بالاستقرار وانخفاض الأسعار في غضون بضعة أعوام، إلى سوق متقلّبة تشهد ارتفاعات وانخفاضات حادة ومفاجئة في الأسعار.

أسعار الأغذية

خلال الفترة 2005-2008، ارتفعت الأسعار العالمية للأغذية الأساسيّة إلى أعلى مستوياتها في غضون 30 عامًا. وبحلول الأشهر الثماني عشرة الأخيرة من تلك الفترة، ارتفع سعر الذرة بنسبة 74 في المائة بينما تضاعف سعر الأرزّ ثلاث مرّات تقريباً، مسجّلاً زيادة إجمالية نسبتها 166 في المائة.

وفي هذا السياق، اندلعت أحداث شغب بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية لدى أكثر من 20 بلداً. وأعلن كاتبو الدفتناحيّات في الصحف نهاية عصر الأغذية الرخيصة. لكنّ الأسعار سرعان ما عادت إلى الانخفاض مجدّدًا بنسبة 33 في المائة في غضون ستة أشهر، بعدما بلغت ذروتها في يونيو/حزيران 2008، ويُعزى ذلك أساساً إلى أزمةٍ مالية ومصرفيّة واسعة النطاق زجّت بالاقتصاد العالمي في حالةٍ من الركود.

غير أنّ هذا التوجّه الهبوطي لم يدُم طويلاً. ففي عام 2010، عادت أسعار الحبوب لترتفع بنسبة 50 في المائة واستمرّت على هذا المنوال حتى عام 2011 قبل أن تتراجع بعض الشيء في الفصل الثاني من عام 2011. فماذا عقب هذه المرحلة؟

ويعتقد الخبراء الاقتصاديون أن حركة ارتفاع الأسعار وانخفاضها مِراراً وتكراراً منذ عام 2006 قد تعود مجدداً في الأعوام المقبلة. أي من المُتوقّع استمرار «تطايُر أسعار الأغذية» وهي العبارة التقنيّة لوصف هذه الظاهرة.

وليس هذا بالنبأ السار. إذ أن تأرجح الأسعار، لا سيّما صعوداً، يشكّل تهديدًا أساسيًّا للأمن الغذائي في البلدان النامية. والفقراء هم الأشد تضرراً بتقلّبات الأسعار. فوفقاً للبنك الدولي، دفع ارتفاع أسعار الأغذية المتزايد خلال الفترة 2010-2011 بنحو 70 مليون شخص إلى حالة من الفقر المدقع.

ولقد وقع الاختيار على شعار «أسعار الأغذية – من التأزّم إلى الاستقرار» عنواناً عريضًا ليوم الأغذية العالمي لهذا العام، بهدف إلقاء الضوء على هذا الاتجاه وإبراز الخطوات الضروريّة للحدّ من تداعيات ذلك على الفئات الأكثر عُرضة للضرر.

وفيما يتعلّق بالبلدان المستوردة الصافية للأغذية، فقد تتضرر البلدان الفقيرة بالذات نتيجة الارتفاع الحاد للأسعار حيث تصبح تكلفة استيراد الأغذية لتلبية احتياجات سكانها، حدٍ باهظةً. ففي عام 2010، أنفقت بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض في العالم مبلغاً قياسيًّا مقداره 164 مليار دولار أمريكي على الواردات الغذائيّة، ممّا يُمثّل ارتفاعًا قدره 20 في المائة مقارنةً بالعام الماضي.

أمّا فيما يتعلّق بالأفراد، فقد يخسر من يعيش بأقلّ من 1.25 دولار أمريكي يومياً، وجبةً غذائية كل يوم بسبب ارتفاع أسعار الأغذية. ويتأثّر المزارعون بدورهم لأنّهم بحاجة ماسة إلى معرفة السعر الذي ستدرّه محاصيلهم عند الحصاد، بعد بضعة أشهر. وهم سيزرعون كميات أكبر في حالة توقُّع ارتفاع الأسعار. أما في حالة الأسعار المنخفضة، فسيزرعون كميات أقلّ ويحدّون من تكاليفهم.

مساهمة منظمة الأغذية والزراعة

- في إطار مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائيّة التي أطلقتها المنظمة «فاو» في ديسمبر/كانون الأول 2007، ساهمت المنظمة في توزيع المدخلات الأساسيّة، على غرار البذور والسماد في صفوف المزارعين الفقراء لدى نحو تسعين من البلدان الأكثر تأثّرًا بتقلّب الأسعار.
- قادت المنظمة «فاو» مؤخّرًا، مع منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فريقًا مؤلّفًا من تسع منظّمات دوليّة لإعداد سلسلةٍ من التوصيات التي عُرِضَت على الرئاسة الفرنسية لمجموعة العشرين «G20» حول كيفيّة إدارة تطاير أسعار المواد الغذائيّة، من أجل حماية من هم أكثر عُرضة لتقلّباتها.
- تُراقب المنظّمة «فاو» أسباب تقلّب أسعار الأغذية في الأسواق القطريّة والعالميّة وتقوم بتحليلها، من خلال النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر ومن ثم تعميم النتائج بإصدار المطبوعات على غرار مؤشر أسعار الأغذية، وتوقعات الأغذية، ومراقب أسعار الأغذية.
- نشرت المنظّمة «فاو» مؤخّرًا دليل السياسات والإجراءات البرامجية على المستوى القطري للتصدي لارتفاع أسعار الأغذية وباشرت بتنظيم سلسلةٍ من الندوات الإقليمية والإقليميّة الفرعية لمساعدة البُلدان على اتخاذ قرارات مُطّلعة ودعم تصميم خطط العمل القطريّة.
- يجب أن تصبح زيادة الاستثمارات في الزراعة من بين وسائل الاستجابة لأسعار الغذاء المرتفعة. ففي عام 2010، ساعدت المنظّمة «فاو» الحكومات في التخطيط لاستثماراتٍ تفوق 5 مليارات دولار أمريكي تموّلها مصارف التنمية لصالح الزراعة.
- في عام 2010، أمّنت المنظّمة «فاو» مساعدة تعاون فنية ولحالات الطوارئ قيمتها 800 مليون دولار أمريكي، لدى أكثر من 70 بلداً.

مؤشّر أسعار الغذاء لمنظمة الأغذية والزراعة 1990 - 2011

حِقبة جديدة من تطايُر أسعار الأغذية تؤشّر بنهاية فترة استقرارٍ طويلة.

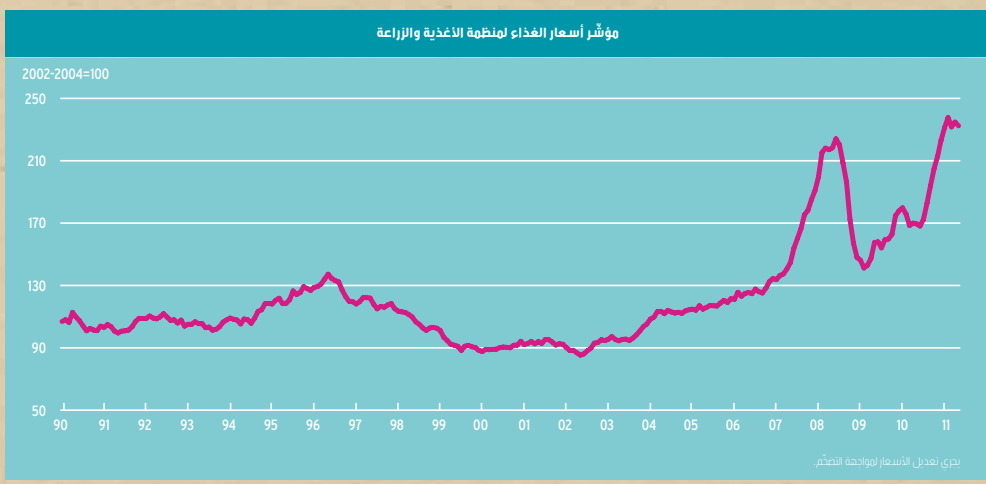

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

Viale delle Terme di Caracalla - 00153 Rome, Italy

الهاتف: 54478 570 06 39+

الفاكس: 53210 570 06 39+

البريد الإلكتروني: world-food-day@fao.org

www.fao.org

الصور: صفحة 2 ©Reuters/Arko Datta؛ صفحة 3 (بعكس اتجاه عقارب الساعة من اليمين) ©AFP/Juan Mabromata؛ ©Reuters/Jianan Yu؛ ©International Rice Research Institute - IRRI؛ صفحة 4 ©FAO/Asim Hafeez؛ ©Reuters/Rick Wilking؛ صفحة 5 ©FAO/Giulio Napolitano؛ صفحة 6 (أعلاه): ©Reuters/Daniel Aguilar؛ ©FAO/Issouf Sanogo؛ صفحة 7 (بعكس اتجاه عقارب الساعة) ©Reuters/Arko Datta؛ ©Reuters/Frank Polich؛ ©Reuters/Sukree Sukplang.

نشاط شبكات الأمان

برنامج «الفرص» (Oportunidades) في المكسيك – إثر أزمة أسعار الأغذية في عام 2008، أطلقت الحكومة المكسيكيّة عمليّة توسّع كبرى لبرنامج «الفرص» القائم، وهو مخطّط هادِف يؤمّن النقد للأسر الفقيرة شريطة انخراط الأطفال في المدارس وزيارة أفراد الأسرة للمراكز الصحيّة بانتظام.

واعتُمِد هذا البرنامج في عام 1997 عندما أدركت الحكومة المكسيكيّة أن الإعانات المباشرة للأغذية، على غرار دعم سعر فطائر «التورتيا»، كانت باهظة وليست بالغة الفعالية في الحدّ من الفقر (بلغت التكاليف الإداريّة 40 في المائة من المجموع).

وبُغية حماية الفقراء من الارتفاع الحاد في الأسعار، زيدت ميزانيّة برنامج «الفرص» من 39 إلى أكثر من 42 مليار بيسو بينما ارتفع عدد المستفيدين بنسبة مليون شخص ليبلغ خمسة ملايين.

ويجري اختيار الأسر المستفيدة على أساس معاييرٍ صارمة للأهليّة. كما تزداد التحويلات النقديّة الشهريّة مع التقدّم في المراحل الدراسيّة ومع ارتياد الفتيات للمرحلة المتوسّطة. وتحصل الأسر اليوم على متوسط مقداره 665 بيسو (57 دولار أمريكي) شهرياً.

وإذا كان البرنامج لم يعوّض بالكامل عن أسعار الأغذية المرتفعة، إلا أنه أمّن لأسرة مكسيكيّة من أصل أربع أسر حمايةً أساسيّة ضدّ الاضطرابات في أسواق الغذاء. كما ساهم في تحسين صحّة الأطفال والكبار وتمخّض عن تحسين التغذية ومستويات الالتحاق بالمدارس.

تعزيز الإنتاج المحلي

دراسة حالة الفلبين – تعمل عدّة دول من بينها الصين، وإندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وملدوي، ونيجيريا، والسنغال اليوم على تعزيز إنتاجها الغذائي المحلي، كاستجابةٍ إستراتيجية لارتفاع أسعار الأغذية. وعلى سبيل المثال، تسعى حكومة الفلبين، التي كانت أكبر مستورد للأرزّ في العالم، إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول الأساسي في عام 2013. وتنوي حكومة الفلبين تقليص الواردات مما يبلغ أكثر من مليوني طنّ في العام الماضي إلى أقل من مليون طنّ هذا العام، إثر إطلاق برنامج إنتاج مكثّف من المتوقّع أن يولّد زيادةً نسبتها 15 في المائة في محصول الصيف وأن يحقّق الاكتفاء الذاتي في غضون عامَيْن إلى ثلاثة أعوام.

والمتوقع أن يبلغ إنتاج الأرزّ المحلي غير المقشور خلال النصف الأول من هذا العام أكثر من 7.6 مليون طن نظراً إلى اتساع الرقعة المزروعة وزيادة متوسط الغلال من 3.6 طن للهكتار الواحد خلال العام الماضي إلى 3.8 طن للهكتار الواحد عام 2011. ويُعتبَر التنفيذ الناجح لإصلاحات نظام الري، وتأسيس مزيد من منشآت ما بعد الحصاد، وشقّ الطُرقات من المزارع إلى الأسواق، وعلى الأخص في «ميندناو» بجنوب الفلبين، جزءًا من برنامج التكثيف المخطّط له من أجل رفع إنتاج الأرزّ في الفلبين إلى ناتجٍ مقداره 17.46 مليون طن هذا العام.

وقد لعبت الفلبين دورًا أساسيًّا في الثورة الخضراء. ففي عام 1960، طوّر المعهد الدولي لبحوث الأرزّ الذي أسسته الحكومة الفلبينية ومؤسّستا «فورد» و«روكفلر» في لوس بانيوس، صنف أرزّ هجيناً (IR8) بهدف الحدّ من المجاعات المتكرّرة في أجزاء عديدة من آسيا. وبفضل وجود صنف أرزّ جديد عالي المردود، سرعان ما تضاعف الإنتاج في الفلبين لتصبح هذه الأخيرة بلداً مُصدّراً صافياً للأرز. لكنّ زيادة الإنتاج هذه عجزت عن مواكبة الطلب بسبب النمو السكاني السريع. ففي عام 1990، كانت الفلبين تستورد 000 600 طن، ما لبثت أن ارتفعت إلى 2.5 مليون طن بحلول عام 2008.

تحسين الدخل من خلال «ضمان الائتمان» (warrantage)

دراسة حالة النيجر – شهد مخطّط تمويلٍ ذكي جرى تصميمه من أجل زيادة دخل صغار أصحاب الحيازات الزراعية الأفارقة نجاحًا باهراً حدا بتعميمه في النيجر، حيث اعتُبِر رائدًا ويصلح للتطبيق بالبلدان المجاورة. وعلى غرار العديد من أصحاب الحيازات الصغيرة الأفارقة، طالما عانى مزارعو النيجر من اضطرارهم إلى بيع محاصيلهم فورًا عقب الحصاد – عندما تكون الأسعار في أدنى مستوياتها.

وتقضي الخطوة الأولى في المخطط بمساعدة المُزارعين على تشكيل مجموعاتٍ يجري مساعدتها من أجل الحصول على الائتمانات من خلال تطبيق نموذج محليّ من «الضمان» أو نظام الائتمانات الحصري، وهو نظامٌ استخدمه المزارعون الأوروبيون في القرن التاسع عشر.

وفي إطار هذا النظام، بدلاً من بيع المحصول دفعةً واحدةً، يستخدم المزارعون المحصول كضمانة للحصول على قرضٍ مصرفي، ممّا يسمح لهم بشراء المدخلات الأساسيّة لموسم الزّرع المقبل والاحتفاظ أيضاً بإنتاجهم حتى الموسم الأعجف – عندما ترتفع الأسعار.

وأظهرت دراسة لمشروع النيجر أُجريت في ديسمبر/كانون الأول 2009 أنّ المزارعين المشاركين تمكّنوا من زيادة دخلهم بنسبة تتراوح بين 19 و113 في المائة في غضون ستة أشهر. وارتفعت غلالهم بنسبة تتراوح بين 44 و120 في المائة بعدما تمكّنوا من شراء بذور وسماد ذات نوعية أفضل.

من التأزُّم إلى الاستقرار

لقد غُرِسَت بذور تقلّبات اليوم، في القرن الماضي عندما عجز صانعو القرار عن إدراك أن فورة الإنتاج التي شهدتها وقتذاك بلدانٌ عديدة قد لا تدوم وأنّه لا بدّ من مواصلة الاستثمار في الأبحاث والتكنولوجيا والتجهيزات والبُنى التحتية.

وفي السنوات الثلاثين الأخيرة، من عام 1980 حتى اليوم، انخفضت حصة المساعدات الإنمائية الرسمية التي تخصّصها بلدان منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى الزراعة بنسبة 43 في المائة. ولعلّ سوء تمويل البلدان الفقيرة والغنية للزراعة يظلّ السبب الوحيد الأساسي للمشكلات التي نعانيها اليوم.

وتولّد المساهمة في الأسواق المتأزمة اليوم، نموًّا اقتصاديًّا سريعًا للاقتصادات الناشئة ممّا يعني ارتفاع عدد الأشخاص الذين يتناولون مزيداً من اللحوم ومشتقّات الحليب، مع زيارة الحاجة سريعاً إلى الحبوب العلفيّة نتيجة لذلك. وبالتالي، فقد ارتفعت التجارة العالميّة لعلف الصويا، وهو العلف البروتيني الرائد في العالم للقُطعان، بنسبة 67 في المائة على مر السنوات العشر الماضية.

ويُعتَبَر النمو السكاني، بما يعنيه من أن نحو 80 مليون نسمة يحتاجون غذاء إضافياً كل عام، عنصرًا آخر مهمًّا لا بد من وضعه في الاعتبار. ويرتبط الضغط السكّاني بالظواهر المناخيّة المتقلّبة والمتطرفة في أغلب الأحيان، بسبب التغيُّر المناخي والاحترار العالمي.

وما قد يُفاقِم الوضع مؤخراً فهو استثمار مبالغٍ هائلة من قِبَل مؤسسات الاستثمار في أسواق السلع الغذائيّة الأساسيّة الآجلة. وتُشير الأدلّة إلى أنّ ارتفاع أسعار الأغذية قد يعود جزئياً إلى المُضاربة. لكنّ ذلك يظلّ موضع نقاش محتدم.

وأخيرًا، تتحمّل السياسات التجاريّة الحمائيّة والزراعية المشوّهة جزءًا كبيرًا من المسؤولية. وبالإضافة إلى ذلك، فبعدما أصبحت الزراعة اليوم تشكّل جزءًا من سوق الطاقة الأوسع نطاقاً، فمن الممكن لأي صدمةٍ قد تلحق بالأخيرة - مثل وقوع اضطراباتٍ مثلاً في دولة منتجة – أن تؤثّر فوراً على أسعار الأغذية.

ولا بدّ بالتالي من اتخاذ نوعين من الإجراءات لمواجهة تقلُّب أسعار الأغذية. وتتعلّق المجموعة الأولى من تلك بتقلّب الأسعار في حدّ ذاته من أجل الحدّ منه بواسطة تدخّلاتٍ محدّدة، بينما تسعى المجموعة الثانية إلى تقليص التأثيرات السلبيّة لتأرجح الأسعار على البلدان والأفراد سواءً بسواء.

ومن بين الإجراءات التي تُذكَر غالبًا تحت الفئة الأولى، تشكيل مخزون دوليّ من الأغذية يمكن استخدامه في الأسواق من أجل ضمان استقرار الأسعار. لكنّ قيمة هذا الإرصيد عرضة للشك في رأي المنظمة «فاو»، بالإضافة إلى تكلفته وصعوبة إدارته. كما أنّ تدخّل الحكومات في أسواق الأغذية يُحبط عزيمة القطاع الخاص ويحول دون المنافسة.

وفيما يتعلّق بالوقود الحيوي، تُفضّل منظمة الأغذية والزراعة حاليًا التخلّي عن السياسات والإعانات المُحرِّفة للأسواق، أو على الأقل جعلها أكثر مرونةً والحرص على توليد الطاقة الحيويّة في البلدان ذات الشأن وجعل المحاصيل أكثر مُلاءَمةً لمثل هذا الإنتاج.

ومن شأن تنسيق السياسات على نحوٍ أفضل في تجارة الغذاء الدولية أن يَحدّ من التقلّبات، بالمساهمة في الإبقاء على التدفّق المضمون للسلع. وتدعم المنظّمة «فاو» المفاوضات المتعدّدة الأطراف تحت راية منظمة التجارة العالميّة، وإلغاء الإعانات الزراعية المشوِّهة للتجارة في البلدان الثرية. كذلك على البلدان أن توافق على الامتناع عن فرض قيودٍ على الصادرات عندما تكون إمداداتها المحليّة مهدّدةً (كما فعلت دول عُدة خلال الفترة 2007-2008) أو عن فرض قواعد متشدّدة في هذا المجال.

أما فيما يتعلّق بالمضاربات، فترى بحوث المنظّمة «فاو» أنّ هذه المضاربات قد تزيد من ارتفاع الأسعار وتطيل مدّة تقلّبها، وإن كان من غير المرجّح أن تسبّب مثل هذه التقلّبات. وتنظر السلطات المعنيّة في الولايات المتحدة الأمريكيّة والاتحاد الأوروبي في إمكانيّة تحسين الإطار التنظيمي لأسواق العقود الآجلة. بيد أنه لا بد من إيلاء أهميّة إلى الدور الحيوي الذي تلعبه أسواق العقود الآجلة في التعويض عن مخاطر الأسعار وتحديدها، بينما يأتي المستثمرون أيضًا بسيولة جديدة إلى القطاع.

و لا بدّ أيضاً من توفير معلوماتٍ إضافيّة وأكثر شفافيّة عن التجارة في أسواق العقود الآجلة. وهذا من شأنه أن يضمن اتخاذ الحكومات والتجّار لقرارات مُطّلعة وتفادي حالات الذعر أو ردّود الفعل غير المنطقيّة. ويبذل بعض البلدان جهوداً من أجل التطرُّق إلى قضية الشفافيّة في أسواق العقود الآجلة، وهي مبادرةٌ تلقى ترحيباً.

أمّا فيما يتعلّق بالحدّ من تأثيرات التقلّبات، فيُمكن لشبكات الأمان القطريّة أو الإقليميّة التي قد تتضمن تكوين احتياطيات غذائية لحالات الطوارئ، أن تساعد في تأمين إمدادات الغذاء لمجموعات السكان المعوزين والضعفاء في حالة الأزمات. كما يُمكن للمستهلكين الفقراء أن يحظوا بالمساعدة من خلال مساعداتٍ نقديّة أو قسائم المعونة الغذائية وعبر مساعدة المنتجين من خلال تأمين المُدخلات لهم، على غرار البذور والأسمدة.

وباستطاعة الآليّات المستنِدة إلى السوق أن تُساعد البلدان النامية المنخفضة الدخل في تسديد الفواتير الأعلى لاستيراد الأغذية. وعلى المستوى القطري، يُمكن للحكومات أن تحمي نفسها من ارتفاع أسعار الأغذية من خلال جملةٍ من الترتيبات الماليّة، على غرار حقوق الخيار في الشراء، ممّا يمنحها الحق في شراء الأغذية بسعرٍ محدّد حتى عقب انقضاء أشهر، وبغضّ النظر عن تحرّكات السوق خلال تلك الفترة. وعلى المستوى الدولي، يُمكن لآليات التعويض أن تُساعد البلدان النامية المنخفضة الدخل في تسديد الفواتير المتزايدة للواردات الغذائيّة. كما ساعدت آليات التمويل الامتيازيّة، على غرار تلك التي يؤمّنها صندوق النقد الدولي، البُلدان على التعامل مع مشكلات موازين المدفوعات التي ولّدها الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية خلال الفترة 2007-2008.

غير أنّ استقرار سوق الأغذية يتوقف أيضاً على زيادة الاستثمارات في الزراعة، لا سيّما لدى البلدان النامية، حيثما يعيش 98 في المائة من الجياع وحيث ينبغي رفع الإنتاج الغذائي بمقدار ضعفَيْن بحلول عام 2050 تلبيةً لاحتياجات السكان المُتزايدين عدداً.

كما أنّ الاستثمار في البُنى التحتية، ونُظم التسويق، وخدمات الإرشاد والاتصال، والتعليم، والأبحاث والتنمية، من شأنه أن يزيد من إمدادات الأغذية وأن يحسّن أداء الأسواق الزراعيّة المحليّة، ممّا سيَحدّ من تقلّب الأسعار. وعلى هذا النحو، يُمكن للأسواق أن تخدم الفقراء الذين يتحمّلون عبء تقلّبات أسعار الأغذية أكثر من غيرهم.

ويبلغ مستوى الاستثمارات الصافية المطلوب لذلك نحو 83 مليار دولار أمريكي سنويًّا، ممّا سيساعد ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم على التحرّر من ربقة الفقر، كما سيساهم في إعادة الاستقرار على الأمد الطويل إلى الأسواق الزراعيّة. □